الأمم المتحدة S/PV.7815

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨١٥**

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيدة غيغن محسن
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1639028 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/974، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر أعضاء المجلس على التمديد الذي أتاح لنا العمل بشكل مكثف خلال الأسبوعين الماضيين مع الاتحاد الروسي للخروج بالنص الذي صوتنا عليه للتو بالإجماع اليوم وأقدم خالص شكري على الروح التي شاركت بها روسيا في هذه المفاوضات. إن المخاطر بشأن هذه المسألة لا يمكن أن تكون أكبر من ذلك.

غالبا، ما تبدأ روايات شهود العيان بنفس الطريقة. أزيز طائرات الهليكوبتر فوق الرؤوس. إلقاء براميل متفجرة لتهبط على الأرض دون انفجار. وأشار ليث فارس، وهو أحد المسعفين في مدينة إدلب السورية، إلى أنه شعر أولا بالارتياح حينما لم تنفجر قنبلة من هذه القنابل في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وقال في مقابلة ”عندما لا يحدث انفجار، فإن هذا عادة نبأ طيب“. ولكن حينما ذهب ليث إلى الطابق السفلي لمنزل مجاور للبحث عن ناجين، قال ”شعرت بضيق في التنفس وانتابتني نوبة سعال وشعرت بدوار. ولم أتمكن حتى من التقاط أنفاسي“. ففي الطابق السفلي، كان ستة أفراد من عائلة ”طالب“ يلتمسون المأوى، بمن فيهم ثلاثة أطفال تبلغ أعمارهم عاما وعامين وثلاثة أعوام. ولم تكن تبدو على أي منهم آثار جروح. ولكن عندما وصل الأطفال إلى المستشفى المحلي، ذكر الطبيب المسؤول أن ”ثمة زبدا كان يخرج من أفواههم وكانوا يختنقون، ثم توقفت قلوبهم عن النبض“. وقد صارع والداهم أيضا ليتمكنوا من التنفس قبل أن يموتا جراء الهجوم، هما وجدة الأطفال البالغة من العمر ٦٥ عاما.

فلنفكر كيف يمكن أن يشعر الإنسان حينما تطغى فجأة رائحة الكلور الحادة؛ وحينما يعتقد المرء أنه نجا من الموت جراء القصف بالقنابل ليدرك أنه قد يموت مختنقا؛ وحينما يتساءل كيف يفر من سلاح لا يراه ولكنه يحاصره من جميع الجوانب. إنها معاناة بشعة لدرجة أن المجتمع الدولي قد أدان بشكل قاطع استخدام الأسلحة الكيميائية وأرسى قاعدة لمنع استخدامها تحت أي ظرف من الظروف على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وهكذا، فإن الولايات المتحدة ترحب بالقرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة عام آخر. فالآلية أداة حيوية لمكافحة الإفلات من العقاب – وهي فريق خبراء مستقل يملك الأدوات اللازمة ليدلنا على الطرف الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية في سورية بعد أن خلصت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت أو يُحتمل أن تكون استخدمت.

والنتائج التي توصلت إليها الآلية واضحة. فقد خلص المحققون إلى أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري، ليس في هجوم واحد وإنما في ثلاث هجمات مؤكدة حتى الآن. وهذه ثلاث هجمات مؤكدة شنتها دولة عضو في الأمم المتحدة؛ ثلاث هجمات باستخدام الأسلحة التي قرر العالم منذ عقود عدم استخدامها على الإطلاق؛ ثلاث هجمات تسببت في اختناق الرجال والنساء والأطفال في سورية حتى الموت. وهذه هي فقط الهجمات التي توصلت الآلية إلى هذا الاستنتاج بشأنها حتى الآن. وثمة أدلة موثوقة على وقوع عدد أكبر بكثير من الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شنها نظام الأسد. إن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية هو انتهاك واضح لالتزامات سورية في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وقد أكدت الآلية أيضا استخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للأسلحة الكيميائية في مارع. وتدين الولايات المتحدة هذا الاعتداء بأشد العبارات فضلا عن جميع الأعمال الوحشية المروعة التي نفذها داعش ولا يزال ينفذها ضد المدنيين الأبرياء. وهذا سبب آخر وراء ضرورة دحر هذه المنظمة الإرهابية وسبب آخر لمواصلة الولايات المتحدة قيادة جهود التحالف الذي يتألف من ٦٧ عضوا ضد هذا التهديد الهائل لأمننا الجماعي. وهو يؤكد ضرورة قيام المجلس بالتصدي للتهديد الذي تشكله الجهات من غير الدول، مثل تنظيم داعش، التي لديها القدرة على استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ولا تتورع عن ذلك.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم يسمح للآلية بمواصلة عملها، وهو عمل للأسف لم ينته بعد. إن أعضاء مجلس الأمن بحاجة إلى أن تواصل الآلية تحقيقاتها لثلاثة أسباب رئيسية.

أولا إن الآلية هي المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بولاية لتحديد المتورطين في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة. وقبل إنشاء الآلية، تلقى مجلس الأمن إحاطات إعلامية بصيغة المبني للمجهول – حيث استمع إلى أن الأسلحة الكيميائية ”تُستخدم“ في سورية لكنه لم يستمع قط إلى من هي الأطراف التي تستخدمها. وكان الأمر بصراحة غريبا. ولو كان المجلس قد أخفق في تمديد ولاية الآلية اليوم، فإننا كنا سنغض الطرف عمدا عن معرفة الحقيقة بشأن الجهة المسؤولة عن ارتكاب بعض من أبشع الجرائم التي يمكن تخيلها. وما كنا لنتمكن من التمسك بأية قاعدة تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية لو قررنا، نحن المجلس، أننا لا نود أن نعرف من هو الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية في المقام الأول.

ثانيا تشير الأدلة إلى أن الآلية تفيد في الواقع في إثناء الأطراف الفاعلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر مهم حقاً. فخلال الـ ١٩ شهرا قبل إنشاء الآلية، كان هناك أكثر من ١٢٠ ادعاء بهجمات بالأسلحة الكيميائية ولكن خلال الـ ١٥ شهرا عقب بدء الآلية عملها، انخفض هذا العدد إلى نحو ٣٥ من الهجمات المزعومة. ولنكن واضحين: إن شن هجوم واحد بالأسلحة الكيميائية هو، في نظرنا، أمر في غاية الخطورة وغير مقبول بالمرة ويستحق منا إدانتنا الجماعية. ونعلم أيضا أن هناك أسبابا أخرى محتملة، لأن النظام السوري أرسى نمطا يقوم على استخدام الأسلحة الكيميائية عندما يواجه صعوبات في استخدام الوسائل التقليدية؛ ومنح دخول

روسيا الحرب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ دمشق تفوقا كبيرا في المعركة. ولعل هذا يفسر بعض التراجع في استخدام تلك الأسلحة. ولكن ما من شك في أن الجناة الذين يعلمون أنه لن يتسنى أبدا تحديد هويتهم – كما كان الحال قبل ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ حينما صدر الأذن بالآلية – كان شعورهم بقدرتهم على الإفلات من العقاب أكبر من ذلك الإحساس الذي لا بد أنهم يشعرون به الآن. وحتى ولو لم تكن الآلية لا تُحدث سوى أثر صغير في منع الأطراف من استخدام الأسلحة الكيميائية، فإنها بذلك تنقذ الأرواح وتساعد في الحفاظ على قاعدة عالمية في غاية الأهمية. وهذا أمر يستحق دعم المجلس الكامل والمستمر.

ثالثا وأخيرا، هناك كم كبير من أعمال التحقيق التي لا يزال على الآلية استكمالها.

ولم تتمكن الآلية حتى الآن سوى من إسناد الفعل في أربع من القضايا التسع التي اختيرت في البداية لأغراض التحقيق، والحالات المحتملة الجديدة مستمرة في الظهور. فعلى سبيل المثال، كانت هناك تقارير عديدة في ١٠ آب/أغسطس و ٦ أيلول/سبتمبر تفيد بأن مروحيات نظام الأسد أسقطت براميل متفجرة بالمواد الكيميائية السامة على أحياء في شرق حلب، مما أدى إل مرض عشرات السوريين وقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص. وما دامت أطراف النزاع في سورية تستخدم الأسلحة الكيميائية، وما دام أنه ما زال يمكن التحقيق في الحالات السابقة، يحتاج المجلس إلى تحديد من الذين ضلعوا بالأمر – ونحن بحاجة إلى أن تقوم بذلك آلية التحقيق المشتركة.

ولكن مسؤوليات المجلس لا تنتهي عندما نعلم الوقائع. نحن نعلم بالفعل أن نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كانا ضالعين في الهجمات الكيميائية. وأعضاء المجلس بحاجة الآن إلى العمل معا للتأكد من أن يواجه العواقب أولئك الذين يستخدمون هذه الأسلحة البشعة. وهناك فروق حادة في المجلس عندما يتعلق الأمر بالصراع في سورية؛ وهذا أمر واضح. ولكن تجديد الولاية بالإجماع يجسد أحد المبادئ الهامة التي نتشاطرها – معارضتنا الجماعية التي لا لبس فيها لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ودفعنا هذا المبدأ إلى اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يطلب من سورية، التي ارتكب نظامها لتوه هجوما مروعا موقعا ما لا يقل عن ١ ٤٠٠ قتيل، تفكيك وتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية لديها تحت إشراف دولي. كما دفعنا هذا المبدأ إلى إيجاد آلية التحقيق المشتركة، وإلى تمديد الولاية الآن، وينبغي لنا، على أساس هذا المبدأ، أن نواصل العمل لمساءلة الأطراف عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري.

ولم يتفق مجلس الأمن، عبر تاريخ النزاع السوري، سوى على النذر اليسير. وتمثل الأسلحة الكيميائية أحد هذه الاستثناءات من القاعدة العامة لانقسام المجلس. وينبغي أن تحفزنا حقيقة أنه يمكننا تحقيق اتفاق في هذا المجال الضيق لكن الهام. وينبغي أن تحفزنا على العمل بجد لوقف ذبح المدنيين بالوسائل الأخرى، وينبغي أن تدفعنا إلى تحقيق الحل السياسي الذي طالما استعصى على شعب سورية، الذي ما زال يتعرض للهجوم بطريقة وحشية حتى يومنا هذا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أتطرق إلى الأحداث التي سبقت اتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) اليوم. وأشدد على أننا قلقون جدا من تصرفات عدد من الدول التي تسعى إلى تحويل النظر في مسألة من اختصاص مجلس الأمن إلى منتدى الآلية الدولية الفنية البحتة في مجال الأسلحة وعدم الانتشار، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

وأنا أشير إلى القرار المناوئ لسورية المتخذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي تم تمريره من خلال الباب الخلفي للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالقرار المناهض لسورية المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي

سيكون لها حتما أثر سلبي، سواء على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية واحتمالات إضفاء الطابع العالمي عليها، وكذلك على سلطة المنظمة. وكل ذلك وقع قبل النظر الموضوعي في نتائج عمل السنة الأخيرة الذي قامت به آلية التحقيق المشتركة متناولة حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إن المجلس هو الذي أنشأ الآلية بالطبع، وهي مسؤولة أمامه. ومن الصعب أن ندعو هذا الظرف سوى عدم احترام لاختصاصات مجلس الأمن.

إن القرار الذي اتخذناه للتو بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة كان نتيجة لعمل شاق ومعقد مع الولايات المتحدة بشأن مضمون القرار، ونتيجة لجولات تفاوضية ماراثونية موسعة بين ممثلي الولايات المتحدة وروسيا. وهذه الوثيقة، في ضوء أولوياتنا المتمثلة في إعطاء ولاية الآلية نطاقا أوسع من المنظور الجغرافي واتجاها واضحا لمكافحة الإرهاب، ليست بمنأى عن النقد. غير أننا وافقنا على اعتمادها لأننا نرى أيضا مواطن قوتها.

ومعروف جدا موقف روسيا المشكك بالاستنتاجات الواردة في تقارير آلية التحقيق المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بطرائق عملها. ونعتزم مواصلة إبراز الجوانب التقنية واللوجستية والقانونية والجوانب الإجرائية لأنشطة الآلية. ودون التشكيك في الكفاءة المهنية لأعضاء فريق السيدة غامبا، نحن على ثقة بأنهم سيظلون يتذكرون مسؤوليتهم، ويضمنون أن عملهم محايد وموضوعي. وندعو قيادة وأفراد آلية التحقيق المشتركة إلى عدم الرضوخ لما نتوقع أنها ستكون ضغوطا هائلة من دول لا تسترشد سوى بمصالحها الجيوسياسية في الشرق الأوسط. إن دعمنا لقرار المجلس تمديد ولاية الآلية يمليه الاعتراف بخطورة تلك التحديات والتهديدات والمظاهر المتزايدة للإرهاب الكيميائي في سورية والعراق المجاور، والتي ستمتد قريبا إلى خارج الشرق الأوسط، إن لم يكن اليوم أو غدا.

وخلال العامين الماضيين، استرعى الاتحاد الروسي مرارا انتباه المجتمع الدولي إلى الأدلة الوفيرة على استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الإرهابيين والمنظمات المتطرفة. وقد حثثنا زملائنا في المجلس على الاستجابة بشكل مناسب إلى تصاعد الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط. ومما يؤسف له، أن جميع مبادراتنا في هذا الصدد، بما في ذلك مشروع القرار المطابق مع شركائنا الصينيين، تم منعها مرارا وتكرارا. وها نحن نرى النتيجة. والجميع ،حتى الآلية، يقرون بأن الإرهابيين والمتشددين من المعارضة المسلحة في تلك المنطقة من العالم التي مزقتها الصراعات، يستخدمون بصورة نشطة المواد الكيميائية السامة ضد قوات الحكومتين السورية والعراقية والمدنيين المسالمين. لقد طور الإرهابيون قدرات كيميائية عسكرية حقيقية، لدرجة أنه لديهم تكنولوجيا توليف المواد السامة المستخدمة عسكريا مثل السارين وغاز الخردل. ويشارك في هذا العمل العسكريون الكيميائيون السابقون والمتخصصون الكيميائيين والمتخصصون الأجانب. وقد أكد هذه الحقائق حتى دوائر استخبارات الولايات المتحدة.

تحتاج الآلية إلى التركيز بشكل كامل على الأنشطة الكيميائية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وحركة نور الدين زنكي، وجيش الإسلام، وجيش الفتح والجماعات المعارضة المسلحة الأخرى العاملة في سورية والبلدان المجاورة – التي أبرزتها دمشق في بياناتها أمام مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن قرار اليوم يعطي الولاية اللازمة للتحقيق في تلك الجرائم. وما نتناوله هو إرهاب دولي اكتسب بالفعل نكهة استخدام الأسلحة النووية، وغالبا بهدف استفزازي واضح

لتشويه سمعة الحكومة السورية سياسيا. وللأسف، استمعنا اليوم، مرة أخرى، إلى بيانات مناهضة للنظام. إن التهديد الإرهابي قد اكتسب بالفعل أبعادا عالمية. وندعو مرة أخرى أعضاء المجلس إلى أن يضعوا خلافاتنا السياسية جانبا وتوحيد قواهم كجزء من ائتلاف واسع لمكافحة الإرهاب بغية القضاء على هذه الظاهرة المدمرة.

السيد شن بو (الصين) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الصين باعتماد القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بالإجماع. وموقفنا إزاء الأسلحة الكيميائية واضح ومتسق. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو شخص في أي ظرف من الظروف.

ويساور الصين قلق عميق إزاء استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية وتدين ذلك بشدة. وما فتئت الصين تدعو دائما بعثة التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى الاضطلاع بواجبها وفقا للولاية وبطريقة عادلة وموضوعية ومهنية. يتضمن القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) العديد من العناصر الإيجابية، بما في ذلك إيلاء آلية التنفيذ المشتركة في الولاية المقبلة مزيدا من الاهتمام لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتبادل المزيد من المعلومات مع البلدان المجاورة لسورية.

وتأمل الصين أن تعزز آلية التحقيق المشتركة، على أساس احترام سيادة البلدان المعنية، التنسيق مع الحكومة السورية للتحقيق الشامل في استخدام الأسلحة الكيميائية من أجل الكشف عن الحقيقة. وتأمل الصين أيضاً في أن يواصل المجلس الحفاظ على الوحدة التي شهدناها هنا بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية بحيث يضطلع بدور إيجابي في القضاء النهائي على الأسلحة الكيميائية في سورية وفي صون السلام والاستقرار في البلد، فضلاً عن المساعدة في إيجاد حلّ شامل ودائم وسليم للحالة في سورية.

السيدة غيغن محسن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بالإجماع، الأمر الذي يجعل من الممكن تجديد ولاية الآلية المشتركة للتحقيق وتحديد مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية، والمعروفة باسم آلية التحقيق المشتركة، لمدة سنة واحدة.

وهذا وقت توحيد الصف بشأن المسألة السورية، وهو ما يستحق الترحيب ويمثل، بغض النظر عن انقساماتنا بشأن حل النزاع، مؤشرا قويا على رغبتنا في التعاون على إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وبالنظر إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها مؤخرا آلية التحقيق المشتركة، وهي استنتاجات مقنعة تؤكد استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري وداعش، وبينما يتواصل الإبلاغ عن حالات أخرى لاستخدام العوامل الكيميائية ضد السكان المدنيين، فمن الضروري السماح للآلية بمواصلة عملها. إن خطورة الوقائع التي أكدتها آلية التحقيق المشتركة لا يمكن أن تترك أي مجال للانقسامات السياسية. لقد أنشأ مجلس الأمن الآلية بالإجماع في العام الماضي، ومن واجبنا، بالاتفاق المشترك، أن نمدد وجودها، وهو أمر مبرر أكثر من أي وقت مضى.

كما أنها تمثّل إشارة قوية إلى المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وستظل جرائمهم تحدد بوضوح وصرامة. ولذلك فإننا نستجيب إلى أحد متطلبات العدالة ونبعث، عن طريق ضمان تجديد الآلية، برسالة ردع لجميع الأطراف الضالعة في النزاع السوري. وهذا أيضاً تعبير عن اعتراف المجتمع الدولي بالعمل الرائع للآلية.

إن تجديد آلية التحقيق المشتركة وتعزيز مواردها واستمرار عملها أمور ضرورية. وهذا واضح بدرجة كبيرة، ولكن عملنا لا يمكن أن يتوقف عند هذا الحد. ولا يمكننا أن نسمح بانتهاك صارخ للمعيار العالمي لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية؛

وإلا فإننا سنتحمل خطراً لا يُطاق جراء الاستخفاف بهذه الأعمال.

وبالنظر إلى هذا التحدي الخطير ونظراً لهذا الانتهاك لنظام عدم الانتشار، يجب على المجلس أن يتخذ إجراء. ويجب أن نستخلص جميع النتائج من استنتاجات التقارير التي توصلت إليها الآلية، ويجب علينا أن نضمن أن تخضع هذه الجرائم للإجراءات القضائية والجزاءات. وكما قالت السلطات الفرنسية بالفعل في العديد من المناسبات، تأمل فرنسا في أن يكون مجلس الأمن قريباً في وضع يتيح له اتخاذ قرار لمعاقبة المسؤولين عن الهجمات الكيميائية الذين حددتهم آلية التحقيق المشتركة.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بالإجماع اليوم، والذي يجدد آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة أخرى. وأود أن أثني على السيدة باور على كل جهودها وجهود فريقها لتوحيد موقف مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الحيوية.

وأود أيضاً أن أشكر أعضاء آلية التحقيق المشتركة على عملهم الدؤوب، الذي كثيراً ما كان يتم في ظروف صعبة للغاية. وإننا نعلم دون شك أن نظام الأسد وداعش قد استخدما المواد الكيميائية السامة كأسلحة ضد المدنيين في سورية. وبفضل آلية التحقيق المشتركة، فإننا نعلم أن براميل متفجرة محملة بالكلور قد ألقيت من قبل النظام على الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في تلمنس وسرمين وقميناس، وأن الخردل الكبريتي قد استُخدم من قبل داعش ضد الأبرياء في مارع في آب/أغسطس من العام الماضي، وأن المسؤولين عن جرائم الحرب ما زالوا طلقاء ودون عقاب حتى يومنا هذا.

ومن المحزن أن هناك المزيد من العمل ينتظر آلية التحقيق المشتركة. وعلى الرغم من جميع الجهود التي نبذلها، وعلى الرغم من التعهدات التي قدمها النظام السوري بتدمير جميع مخزوناته، تتواصل هذه الأعمال الوحشية التي تنطوي على المواد الكيميائية. وهناك ما لا يقل عن أربع حالات يجري التحقيق فيها حالياً من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لذا فالتجديد اليوم هو للأسف ضرورة، وسوف يتيح لآلية التحقيق المشتركة مواصلة عملها الحيوي لتحديد المسؤوليات عن هذه الهجمات الأخيرة.

ولا يكفي أن نعرف، على أي حال، أن الهجمات الكيميائية حدثت، ولا يكفي أيضاً أن نعرف من قام بتنفيذها. وما نحتاج إليه الآن هو العدالة – لسكان مارع، لسكان تلمنس وسرمين وقميناس – ومع تحقيق هذه العدالة نضع حداً للإفلات من العقاب الذي يكتنف مرتكبي تلك الهجمات المروعة. لقد كانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة واضحتين. وحان الوقت الآن لكي يتدخل مجلس الأمن ويقوم بدوره. فاستمرار استخدام المواد الكيميائية كأسلحة يشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية وانتهاكاً واضحاً للعديد من قرارات المجلس. وإذا كان استخدامها لا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فإنني لا أعرف حقا ما الذي يشكل هذا التهديد.

ولذلك يتعين علينا أن نتصرف. وقد اتخذنا اليوم خطوة أولى قيمة. وأظهرنا وحدة محمودة. وأظهرنا أننا يمكن أن نجد مقصدا مشتركا بشأن هذه المسألة. فلنستخدم هذا الزخم في الأسابيع والأشهر المقبلة لنكفل تقديم المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة إلى العدالة في نهاية المطاف.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بالإجماع، والذي يمدد ولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة واحدة.

وتثني أوكرانيا على الجهود التي تبذلها آلية التحقيق المشتركة الرامية إلى تنفيذ ولايتها القائمة على مبادئ الحياد

والموضوعية والاستقلال. وقد أثبتت استنتاجاتها أهمية تمديد وجود الآلية في المستقبل، إذ لا يزال هناك العديد من الحالات، بما في ذلك بعض الحالات التي وقعت في عام ٢٠١٦، التي ينبغي إجراء تحقيق شامل فيها. كما يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة باحتمال الحيازة غير المشروعة للمواد السمية ونقلها والعزم على استخدامها كأسلحة كيميائية في سورية.

وفي الوقت نفسه، يتوخى القرار مهام إضافية لآلية التحقيق المشتركة في المستقبل، ولا سيما التحقيق في الأنشطة غير المشروعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية. ونعتقد أن هذا التغيير في تركيز الآلية لن يؤدي إلى إغفال الجزء الرئيسي من ولايتها عملاً بالقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

إن إزالة التهديد بأي استخدام للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية عنصر أساسي في تهيئة الظروف المناسبة لتهدئة التوترات على أرض الواقع، والتصدي للتطرف، وتحقيق حل سياسي مستدام للأزمة في سياق أوسع. ويجب أن يكون لدى المجتمع الدولي ثقة تامة في أن سورية قد تخلّت على نحو لا رجعة فيه عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وأن يُحاسَب المسؤولون عن تنظيم وارتكاب الجرائم البشعة باستخدام الأسلحة الكيميائية باعتبارها وسيلة من وسائل الحرب.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أيدت إسبانيا اليوم تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لأنها ترى أن من الأساسي أن تواصل الآلية الاضطلاع بعملها وأن يخضع المسؤولون عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية للمساءلة، كما قرر مجلس الأمن في القرارات السابقة.

لم ينتهِ بعد عمل الآلية، والحقيقة التي نواجهها مثيرة للقلق. ولا تزال الادعاءات الجديدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية مستمرة، وأظهرت آلية التحقيق المشتركة بالفعل أن لها أثراً ردعياً نحن بحاجة إلى صونه. ومما يسرّ إسبانيا على وجه الخصوص أن القرار الذي اتخذناه اليوم يتضمن إشارات إلى التعاون بين اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وآلية التحقيق المشتركة. وهذا أمر منطقي لأن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هيئة فرعية للمجلس تضمن عدم تمكّن الجهات الفاعلة غير الرسمية من الوصول إلى الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو استخدامها.

وعلاوة على ذلك، فإني على ثقة من أن هذه الآلية سوف تعطى الموارد الكافية للاضطلاع بالأعمال التي أوكلناها إليها. وأشعر بالامتنان بصفة خاصة للجهود التي تبذلها بعثة الولايات المتحدة وبعثة الاتحاد الروسي للتوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس مرة أخرى في هذه المناسبة. إن الوحدة التي أظهرها المجلس مرة أخرى بشأن هذه المسألة علامة تبعث على الأمل والتي يجب علينا أن نبني عليها استجابة متحدة وقوية من مجلس الأمن، استجابة ما فتئ مواطنو سورية ينتظرونها.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بالإجماع. إن لهذا القرار أهمية بالغة، حيث يبعث على أسفنا الشديد ورودُ تقارير تفيد بمزيد من الادعاءات باستخدام أسلحة كيميائية في سورية. وهذا يمثل تحديا خطيرا للقواعد الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية. إننا بحاجة إلى التمسك بتلك القواعد بقوة. ويتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد، الكشفُ عن الصورة الكاملة للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية ومساءلة الأشخاص المسؤولين عنها.

ويبعث مجلس الأمن برسالة قوية وواضحة بتجديده ولاية آلية التحقيق المشتركة لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إن اليابان مستعدة للمشاركة بطريقة بناءة لتمكين الآلية من إنجاز عملها بمزيد من الفعالية.

السيد مصطفى (مصر): سيدي الرئيس، ترحب مصر باتخاذ المجلس القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦)بالإجماع، لتجديد آلية التحقيق المشتركة لمدة عام إضافي. فقد أشدنا سابقا بمستوى الالتزام المهني الذي أظهره القائمون على الآلية،

مع تكرارنا في كل مناسبة ضرورة تحري الدقة والحيادية من أجل تحديد – إلى أقصى حد ممكن – جميع الأطراف التي ارتكبت جريمة استخدام المواد الكيميائية كسلاح ضد الأبرياء في سورية. ومن أجل استجلاء الوقائع والوصول إلى الحقيقة المجردة بشأن الجهات والأطراف الضالعة في تلك الجريمة خلال الأعوام الثلاثة الماضية. يأتي حرصنا على هذا المسار، في ظل القلق البالغ لدى مصر وكافة دول منطقة الشرق الأوسط إزاء تنامي قدرات الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الرسمية، بمعاونة من بعض الكوادر الأجنبية المنتمية لها، في حيازة وتصنيع واستخدام الأسلحة الكيميائية، وخاصة أولئك الذين لم يدرجهم المجلس في نطاق التنظيمات الإرهابية داخل الأراضي السورية، رغم تاريخهم الإرهابي الأسود وسجلهم من الجرائم الوحشية والفظائع ضد الشعب السوري الأعزل. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تعزيز دور المجلس والآلية فيما يتعلق بمناهضة الجهات الفاعلة غير الرسمية والكيانات غير الحكومية التي تشارك في الأنشطة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية داخل سورية،

بحيث يكون المجلس قادرا على النظر في سبل ردع هذه الجماعات وتحييد قدرتها على المشاركة مستقبلا في أية أنشطة تتصل بالأسلحة الكيميائية. إن تركيز قرار اليوم ٢٣١٩ (٢٠١٦) على تنظيم داعش وجبهة النصرة وبقية الجماعات الإرهابية في سياق ملف الأسلحة الكيميائية في سورية إنما يعتبر تطورا بارزا في ولاية آلية التحقيق المشتركة.

نأمل أن يمثل توحد المجلس حول اتخاذ هذا القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) اليوم، نقطة انطلاق جديدة من أجل تسوية الأزمة السورية بكافة أبعادها السياسية والعسكرية والإنسانية في القريب العاجل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/ ٢١.